العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

هل يجنح الحوثيون للسلام بسبب تناقص الدعم الإيراني

صنعاء – تراوح جهود السلام الهادفة لإنهاء الحرب في اليمن بين المتمرّدين الحوثيين والسلطة الشرعية المدعومة من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية مكانها، غير أنّ مراقبين يلمسون وجود فرصة حقيقية للسلام يوفّرها الوضع الإقليمي، وتحديدا حالة الضعف الشديد التي أصبحت عليها إيران داعمة الحوثيين بالسلاح، بسبب أزمتها الاقتصادية العميقة والضغوط الشديدة المسلّطة عليها من الولايات المتّحدة والتي ضاعفت من وقعها جائحة كورونا وتداعياتها.

وتقول مصادر سياسية عربية إنّها تسجّل بشكل متزايد بوادر لين نسبي في موقف الحوثيين من السلام الذين يتوّقعون عجز إيران عن مواصلة دعمها لهم الأمر الذي سيؤثّر بشكل مباشر على قدرتهم على مواصلة الحرب، في وقت يداهم فيه وباء كورونا مناطق سيطرتهم على غرار باقي أنحاء اليمن حيث تسود المخاوف من أن يكون للوباء أثر استثنائي نظرا لضعف وسائل مقاومته وانعدامها في كثير من الأحيان.

> الحوثيون يريدون سلاما على أساس المكاسب التي حقّقوها على الأرض ولا يضمنون الحفاظ عليها إذا تواصلت الحرب

وتوضّح المصادر أن المتمرّدين أبلغوا إشارات إيجابية للسعودية عبر قنوات سرية لم تكشف عنها تلك المصادر التي أضافت أنّ قيادة جماعة الحوثي شرعت بالفعل في مناقشة سيناريو السلام مع الإيرانيين الذين قد يكونون تخلّوا عن تشدّدهم إزاءه لكنهم ما يزالون حريصين على حثّ وكلائهم الحوثيين على محاولة تحصيل أقصى قدر من ممكن من المكاسب من أي محادثات سلام قادمة قد تنجح الجهود الدولية والأممية في إطلاقها.

وكان قد أعلن مؤخّرا عن إجراء نائب وزير الخارجية الإيراني علي أصغر خاجي مباحثات مع جماعة الحوثي حول جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام في اليمن. وجاء ذلك في اتصال عبر تقنية الفيديو كونفرانس بين خاجي ورئيس فريق التفاوض التابع للحوثيين محمد عبدالسلام قال الأخير إنّه بحث خلاله مع المسؤول الإيراني الجهود التي تبذلها طهران لدعم السلام باليمن، وكذلك جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث على هذا الصعيد.

ويبدو أنّ الحوثيين أصبحوا أكثر رغبة في بدء عملية سلمية تكون على أساس الواقع الميداني وما حصّلوه من مكاسب على الأرض تشمل منطقة واسعة منفتحة على البحر، لقناعتهم بعدم قدرتهم على تحصيل المزيد، وربما حتى على عدم القدرة على الحفاظ على ما تمّ تحصيله إذا توقّف الدعم الإيراني أو تناقص إلى حدود دنيا خلال الفترة القادمة.

وعبّر مهدي المشّاط رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين في برقية إلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد الأوروبي عن ترحيب جماعته بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومبعوثه إلى اليمن مارتن غريفيث لإنهاء الحرب.

وينتظر المبعوث الأممي لليمن مارتن غريفيث ردا من الحوثيين على المبادرة التي أرسلها مؤخرا لطرفي النزاع في اليمن، والتي ردت عليها حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي بشكل إيجابي، مستندة على ما يبدو لعدم ممانعة السعودية التي سبق لها أن عبّرت عن حسن نواياها بإعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد في الثامن من أبريل الماضي وقامت لاحقا بتمديده لمدة ثلاثين يوما، وقد تعثّر تطبيقه بسبب عدم وقف الحوثيين لتحرّكاتهم العسكرية.

ويسود إجماع دولي بأن لإيران دورا رئيسيا في تفجير الحرب في اليمن وأنّ بإمكانها تسهيل سبل وقفها نظرا لهيمنتها على قرار الحوثيين.

بوادر تناغم بين السلطات العراقية بشأن إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب

مجلس القضاء الأعلى يطلب رفع الحصانة عن نواب بالبرلمان

الهيكل القضائي موجود لكنه مفرغ من المحتوى

الآمال المعقودة على العهد الجديد الذي بدأ في العراق مع تسلّم مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة تشمل إنهاء ظاهرة الإفلات من المحاسبة والعقاب السائدة في البلاد منذ سنوات بسبب ضعف مؤسسات الدولة وخضوعها لمراكز نفوذ لطالما حمت الفاسدين ومنعت تطبيق القانون على العديد من الشخصيات المتورّطة في قضايا متنوّعة.

بغداد - أقدم مجلس القضاء الأعلى في العراق، على خطوة مفاجئة بتوجيهه طلبا إلى رئاسة البرلمان لرفع الحصانة عن 18 نائبا متهمين بقضايا فساد والتأثير على سير الإجراءات القانونية وصرف صكوك من دون رصيد وسب وقذف وغيرها.

ولفت توقيت هذه الخطوة نظر المتابعين للشأن العراقي كونها جاءت مباشرة مع بداية فترة عمل حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي يبدو طامحا لافتتاح عهد جديد من المحاسبة وإنهاء ظاهرة إفلات المسؤولين والسياسيين من العقاب السائدة في العراق بشكل كبير.

ويعتبر الكاظمي "محاربة الفساد والفاسدين مهمة وطنية"، وتعهّد في كلمته أمام البرلمان أثناء جلسة نيل الثقة لحكومته بـ"مواجهة الفساد بحزم وبكل الإمكانات القانونية".

وشملت القائمة الموجهة من مجلس القضاء إلى البرلمان نوابا من السنّة والشيعة والأكراد ينتمون إلى قوى وكتل نيابية مختلفة، بينهم وزير الكهرباء السابق قاسم الفهداوي، الذي ينتمي إلى جبهة الإنقاذ بزعامة أسامة النجيفي، ووزير التربية السابق محمد إقبال الصيدلي، ومثنى السامرائي عن كتلة وطن، وكاظم الصيادي المقرب من زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وعبدالله الخربيط وأحمد الجبوري وفلاح الزيدان عن تحالف القوى بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وصادق السلطاني وعالية نصيف عن ائتلاف دولة القانون، وهريم كمال عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وندى جودت عن تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، والنائب المستقل فائق الشيخ علي ونوابا آخرين.

ويقول مراقبون إنّه لا يمكن الفصل بين الانطلاقة القوية لحكومة مصطفى الكاظمي بعد تشكيلها وهذا الزخم القضائي الكبير، الذي ربما يجد في السلطة التنفيذية الجديدة شريكا قويا.

ويلفت هؤلاء إلى أنّ مقدّمات التناغم بين السلطتين التنفيذية والقضائية ظهرت مع الاستجابة السريعة من قبل مجلس القضاء الأعلى للدعوة التي وجهها رئيس الحكومة لإطلاق سراح جميع المعتقلين من المتظاهرين. فبعد ساعات فقط على تلك الدعوة أصدر المجلس بيانا قال فيه إنه انسجاما مع دعوة الكاظمي تم توجيه كافة المحاكم التي تعرض عليها قضايا خاصة بالمتظاهرين لإطلاق سراحهم.

ويركز طلب رفع الحصانة على ثلاث مواد في قانون العقوبات النافذ، هي المادة 340 التي تنص على أنْ "يعاقب مدة لا تزيد على سبع سنوات بالحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة أحدث عمدا ضررا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل فيها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأشخاص المعهود بها إليه"، والمادة 331 التي تنص على أن "يعاقب بالحبس وبالغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين: كل موظف أو مكلف بخدمة عامة ارتكب عمدا ما يخالف واجبات وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها بقصد الإضرار بمصلحة أحد الأفراد أو بقصد منفعة شخص على حساب آخر أو على حساب الدولة"، والمادة 433 الخاصة بالقذف والتشهير والسب العلني.

ووفقا للدستور العراقي، فإنه في حال توجيه الاتهام إلى النائب خلال مدة الفصل التشريعي يتوجّب موافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه على رفع الحصانة عنه، أما في حال الاتهام خارج مدة الفصل التشريعي، فتتوجّب موافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة، وهذا يعني أنّ رفعها عن عضو مجلس النواب يكون من اختصاص المجلس نفسه عند وجود الفصل التشريعي ويكون من اختصاص رئيس المجلس فقط عند انتهاء الفصل التشريعي.

وبسبب الظروف الطارئة التي فرضتها إجراءات الإغلاق العام على خلفية تفشي فايروس كورونا، وتوقف جلسات البرلمان، ليس محسوما ما إذا كان الفصل التشريعي النيابي مستمرا الآن، أم أن هناك عطلة تشريعية.

وتضاربت تفسيرات القانونيين بشأن اعتبار جلسة منح الثقة لحكومة الكاظمي التي عقدت في السابع من مايو الجاري استثنائية وقعت داخل العطلة التشريعية أم اعتيادية وقعت ضمن الفصل التشريعي.

> صدق نوايا الكاظمي في الإصلاح لا يكفي دون تعاون القضاء والبرلمان في تفكيك مراكز النفوذ الحامية للفاسدين

وفي حال جرى الإقرار بأن جلسة منح الثقة كانت استثنائية، سيتأكد أن البرلمان في عطلة تشريعية الآن، ما يعني أن قرار الموافقة على طلب الحصانة عن 18 نائبا هو في يد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي فقط.

وتقول مصادر سياسية مطلعة إن الحلبوسي يفضل مواكبة الإجراءات القضائية لتعزيز الزخم النيابي الناجم عن تشكيل حكومة الكاظمي، لكنه ينتظر التفسير القانوني الخاص بمدة الفصل التشريعي السابق أو الحالي.

لكن المصادر نفسها تلفت إلى أنّ حاجة مواد في الدستور العراقي إلى التفسير كثيرا ما استخدمت لمصلحة جهات بعينها، مذكّرين بأشهر تفسير وأكثره تأثيرا في مسار العراق، والذي جاء سنة 2010 عندما فاز إياد علاوي بالانتخابات التشريعية ما أهّله لتشكيل الحكومة لولا لجوء خصمه نوري المالكي إلى المحكمة الاتحادية لتحديد مفهوم الكتلة النيابية الأكبر، وقد أصدرت تفسيرا لمصلحته بأن اعتبرت صاحب الكتلة الأكبر هو من يعقد أكبر تحالف برلماني ممكن وليس من يمتلك أعلى عدد من المقاعد النيابية، وبذلك آلت رئاسة الحكومة إلى المالكي الذي شهدت فترة حكمه تراجعا كبيرا للدولة العراقية في مختلف المجالات وانتشارا واسعا للفساد في جميع مفاصلها، وانتهت سنة 2014 بكارثة سيطرة تنظيم داعش على ما يقارب ثلث مساحة البلاد.

ويتوقع نواب في البرلمان العراقي أن تستغرق البلاد نحو ثلاثة شهور قبل عودة الحياة إلى طبيعتها بسبب إجراءات احتواء كورونا بما في ذلك انعقاد جلسات اعتيادية للبرلمان.

ويقول مراقبون إن مؤشرات التعاضد بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، قد تتسبب في تغيير الأجواء القاتمة التي تخيّم على البلاد بسبب يأس السكان من إمكانية محاربة الفساد، والأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط وتفشي البطالة.

ويلمس عراقيون صدقا وجدية لدى رئيس الوزراء الجديد في نيته الإصلاح ومحاربة الفساد الذي يعدّ أول سبب للأزمات في البلد بمختلف أشكاله، لكنّ آخرين يقللون من سقف الآمال المعقودة عليه في هذا المجال نظرا لقلّة وسائله في مواجهة الفاسدين الذين يشكّلون لوبيات نافذة متغوّلة داخل أجهزة الدولة منذ قرابة السبع عشرة سنة.

الإمارات تعمّم الفحص المجاني لتشخيص الإصابة بكورونا

أبوظبي - ينطلق الأسبوع القادم في دولة الإمارات العربية المتّحدة تطبيق العمل بمبادرة الفحص المجاني لتشخيص الإصابة بفايروس كورونا، وذلك في إطار الاستراتيجية التي تتّبعها الإمارات في مواجهة الفايروس والتي تقوم على توسيع دائرة الفحوص لتشمل أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إنّ المبادرة التي جاءت بتوجيه من الشيخ محمّد بن زايد آل نهيان تشمل المواطنين وعمّال المساعدة المنزلية في بيوتهم وأصحاب الاحتياجات الخاصّة، والمقيمين الذين تزيد أعمارهم عن خمسين عاما والمخالطين للمصابين بكورونا.

ونقلت عن بيان مشترك لوزارة الصحة ووقاية المجتمع والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، القول إنّ الجهات الصحية المختصة ستقوم بتحديد مواعيد وتوقيتات الفحوص وإعلام الجمهور بذلك، مضيفا أنّ المبادرة تأتي في إطار الحرص على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بالتصدي لفايروس كورونا وحماية سلامة المجتمع وأفراده من مواطنين ومقيمين والحفاظ على حياتهم. وتعتمد دولة الإمارات على توسيع نطاق الفحوص الطبية، ضمن وسائلها في التصدّي لفايروس كورونا والحدّ من انتشاره.

ولتسهيل إجراء فحوص كورونا وتوسيع مداها اعتمدت الإمارات بشكل مبكر طريقة الفحص في السيارة، حيث يمكّن هذا الأسلوب المتطور من إجراء الفحوص من دون أن يكون المتقدّمون لإجرائها مجبرين على الاقتراب من بعضهم بعضا ودون الحاجة إلى الترجّل من سياراتهم.

الفحص متاح للجميع

عرب كركوك يطالبون بدور في مواجهة داعش

بغداد - طالبت العشائر العربية في كركوك شمالي العراق، الثلاثاء، سلطات البلاد بالسماح لها بحمل السلاح للتصدي لهجمات تنظيم داعش التي تكرّرت خلال الفترة الماضية في المحافظة وجوارها موقعة خسائر مادية وبشرية.

وجاءت المطالبة في بيان صادر عن الجبهة العربية الموحدة في كركوك موجّهة إلى رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي.

ودعا البيان رئيس الحكومة الجديد إلى السماح للعشائر السنية بحمل السلاح لحماية مناطقها من مسلحي داعش.

وأضاف أنّ "العشائر العربية قامت بالتنسيق مع قوات الأمن العراقية بحماية مناطقها في الحويجة والرياض والزاب والعباسي جنوبي كركوك".

وتابع "على الحكومة استثمار ودعم هذا الموقف الإيجابي والسماح للعشائر السنية بحمل السلاح للحفاظ على أمنها ودعم قوات الأمن".

كما طالب بالإفراج عن المعتقلين العرب في السجون الحكومية أو تلك الموجودة بإقليم كردستان العراق.

ويتهم عرب كركوك قوات البيشمركة الكردية والقوات العراقية وميليشيات الحشد الشعبي المساندة لها باعتقال المئات من المواطنين العرب في المحافظة بين عامي 2014 و2017 بتهمة التعاون مع داعش.

وزادت وتيرة هجمات التنظيم خلال الأشهر القليلة الماضية، وبشكل خاص في المنطقة بين محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى، المعروفة بمثلث الموت.

وفي 2017 أعلن العراق تحقيق النصر على داعش باستعادة كامل أراضيه من التنظيم بعد حرب دامية استمرت لأكثر من ثلاث سنوات ودارت أساسا في مناطق السنّة وألحقت بهم أضرارا جسيمة وخسائر كبيرة في الأرواح والبنى والممتلكات.